

وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية أن تمد جيوتي ، على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف ، بالمساعدة الكافية والملائمة ، في شكل منح حيثما أمكن ، لتمكين جيوتي من مجابهة مصاعبها الاقتصادية الخاصة ؛

٧ - **تطلب إلى المجتمع الدولي أن يتبرع بسخاء للحساب الخاص الذي أنشأه الأمين العام في مقر الأمم المتحدة لتيسير توجيه التبرعات إلى جيوتي ؛**

٨ - **تدعو برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والبنك الدولي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى أن تعرض على هيئات ادارتها الاحتياجات الخاصة لـجيوتي للنظر فيها ، وأن توافي الأمين العام بتقارير عما تتخذه هذه الهيئات من قرارات ، وذلك في موعد أقصاه ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٢ ؛**

٩ - **ترجو من الوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة أن تواصل وتزيد برامجها الحالية والمستقبلية لمساعدة جيوتي ، وأن تتعاون مع الأمين العام تعاوناً وثيقاً في تنظيم برنامج مساعدة دولي فعال ، وأن تبلغه دورياً بما اتخذته من خطوات وما أتاحته من موارد لمساعدة جيوتي ؛**

١٠ - **ترجو من الأمين العام :**

(أ) أن يواصل جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لبرنامج فعال للمساعدة المالية والتقنية والمادية لـجيوتي ؛

(ب) أن يستمر في ضمان وضع ترتيبات ملائمة - مالية ومتصلة بالميزانية - من أجل تعبئة الموارد وتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى جيوتي ؛

(ج) أن يبقى الحالة في جيوتي قيد الاستعراض المستمر ، وأن يظل على اتصال وثيق مع الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية المعنية ، وأن يعلم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٢ ، بالحالة الراهنة للبرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لـجيوتي ؛

(د) أن يتخذ ترتيبات لاستعراض الحالة الاقتصادية في جيوتي والتقدم المحرز في تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لذلك البلد ، في موعد يتيح للجمعية العامة أن تنظر في المسألة في دورتها السابعة والثلاثين .

الجلسة العامة ١٠٣

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١

٢١٧/٣٦ - تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى غينيا - بيساو

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٩٥/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر

المشاريع العاجلة القصيرة الأجل والطويلة الأجل التي قدمتها حكومة جيوتي (٢٠٥) ،

وقد درست تقرير الأمين العام (٢٠٦) الذي ارفق به تقرير البعثة التي أوفدها إلى جيوتي استجابة لقرار الجمعية العامة ٨٩/٣٥ ،

وإذ تحيط علماً بالحالة الاقتصادية الحرجة في جيوتي وبقائمة المشاريع العاجلة ذات الأولوية التي وضعتها الحكومة والتي تتطلب مساعدة دولية ،

وإذ تلاحظ مع القلق أن الآثار القاسية للجفاف الطويل الأمد مازالت قائمة وتسبب اجهاذاً شديداً للهيكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والادارية الضعيفة لذلك البلد ،

وإذ تحيط علماً بالنتيجة التي خلصت إليها لجنة التخطيط الانمائي ، في دورتها السابعة عشرة (٢٠٧) ، رداً على طلب جيوتي أن تدرج في قائمة أقل البلدان نمواً ، ومفادها أن جيوتي لم تستوف المعايير القائمة الموضوعية للدراج في تلك القائمة ،

وإذ تحيط علماً بالبيان الذي أدلى به منسق برامج المساعدة الاقتصادية الخاصة أمام اللجنة الثانية في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ والذي أكد فيه أهمية المشاريع ذات الأولوية لتنويع الاقتصاد والحاجة الملحة لتقديم مساعدة مالية ومادية وتقنية اضافية إلى جيوتي (٢٠٨) ،

١ - **تعرب عن تقديرها للأمين العام للخطوات التي اتخذها لتنظيم برنامج دولي للمساعدة الاقتصادية لـجيوتي ؛**

٢ - **تؤيد كل التأييد ما ورد في مرفق تقرير الأمين العام من تقييم وتوصيات ؛**

٣ - **تلاحظ مع التقدير المساعدة التي قدمتها بالفعل إلى جيوتي أو تعهدت بتقديمها الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ؛**

٤ - **توجه نظر المجتمع الدولي إلى الحالة الاقتصادية الحرجة التي تجابه جيوتي ، وإلى المساعدة اللازم تقديمها فوراً إلى المنكوبين بالجفاف ، وإلى قائمة المشاريع العاجلة القصيرة الأجل والطويلة الأجل التي قدمتها حكومة جيوتي من أجل الحصول على المساعدة المالية ، على النحو المبين في مرفق تقرير الأمين العام ؛**

٥ - **ترجو من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يدعو لجنة التخطيط الانمائي إلى أن تقوم ، في ضوء البيانات والمعلومات الجديدة التي قدمتها حكومة جيوتي ، بالنظر ، على أساس المعايير القائمة ، في مدى أهليتها لأن تدرج في قائمة أقل البلدان نمواً ؛**

٦ - **تجدد مناشدتها الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة**

(٢٠٥) انظر : A/35/415 ، المرفق .

(٢٠٦) A/36/281 .

(٢٠٧) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨١ ، الملحق رقم ٧ (E/1981/27) ، الفقرة ١٠٤ .

(٢٠٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، اللجنة الثانية ، الجلسة ٧ ، الفقرتان ٢٨ و ٢٩ .

وإذ تحيط علماً بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً، وبخاصة برنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً^(٢١١)،

١ - تعرب عن تقديرها للأمين العام لما اتخذته من خطوات لتعبئة المساعدة لغينيا - بيساو؛

٢ - تؤيد كل التأييد ما ورد في مرفق تقرير الأمين العام من تقييم وتوصيات وتوجه أنظار المجتمع الدولي إلى ما تحتاج إليه المشاريع والبرامج المحددة في مرفق التقرير من مساعدة؛

٣ - تعرب عن تقديرها للدول والمنظمات التي قدمت المساعدة إلى غينيا - بيساو استجابة لنداءات الجمعية العامة والأمين العام؛

٤ - تطلب إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية أن تستجيب بسخاء لحاجة غينيا - بيساو إلى المعونة الغذائية؛

٥ - تحجد نداءها العاجل إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأقليمية والهيئات الحكومية الدولية الأخرى لتقديم المساعدة المالية والمادية والتقنية على نحو مستمر إلى غينيا - بيساو لمعاونتها في التغلب على ما تواجهه من صعوبات مالية واقتصادية، ولتمكينها من تنفيذ المشاريع والبرامج المحددة في مرفق تقرير الأمين العام؛

٦ - تناشد المجتمع الدولي التبرع للحساب الخاص الذي أنشأه الأمين العام في مقر الأمم المتحدة، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٠٠/٣٢، لغرض تسهيل توجيه التبرعات إلى غينيا - بيساو؛

٧ - تدعو برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والبنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى أن تعرض الاحتياجات الخاصة لغينيا - بيساو على هيئات إدارتها لتتخذ فيها، وأن تبلغ الأمين العام، في موعد أقصاه ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٢، بما تتخذ هذه الهيئات من قرارات؛

٨ - ترجو من الوكالات المتخصصة المعنية والهيئات المختصة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة تقديم تقارير دورية إلى الأمين العام عما اتخذته من خطوات وما أتاحته من موارد لمساعدة غينيا - بيساو؛

٩ - ترجو من الأمين العام:

(أ) مواصلة جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج فعال للمساعدة المالية والتقنية والمادية لغينيا - بيساو؛

(ب) ابقاء الحالة في غينيا - بيساو قيد الاستعراض المستمر، ومواصلة الاتصال الوثيق بالدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية المعنية، واحاطة المجلس

الذي كررت فيه نداءها للمجتمع الدولي لتقديم المساعدة المالية والمادية والتقنية على نحو مستمر إلى غينيا - بيساو لمعاونتها في التغلب على ما تواجهه من صعوبات مالية واقتصادية، ولتمكينها من تنفيذ المشاريع والبرامج التي أوصى بها الأمين العام في تقريره المؤرخ في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٠ المقدم استجابة لقرار الجمعية العامة ١٢١/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩^(٢١٢)،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٣٣٣٩ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، الذي دعت فيه الدول الأعضاء إلى تقديم المساعدة الاقتصادية إلى دولة غينيا - بيساو الحديثة الاستقلال وقتئذ، وإلى قرارها ١٠٠/٣٢ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ و ١٢٤/٣٣ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ اللذين كان مما قامت به فيها أن أعربت عما يساورها من قلق شديد إزاء الحالة الاقتصادية الخطيرة في غينيا - بيساو، وناشدت فيها المجتمع الدولي أن يقدم مساعدة مالية واقتصادية لذلك البلد،

وقد درست تقرير الأمين العام المؤرخ في ٣١ تموز/يوليه ١٩٨١^(٢١٣) الذي أرفق به تقرير البعثة التي أوفدها إلى غينيا - بيساو استجابة لقرار الجمعية العامة ٩٥/٣٥،

وإذ تشير إلى أن غينيا - بيساو بلد من أقل البلدان نمواً، وهي البلدان البالغ عددها واحد وثلاثون بلداً،

وإذ تلاحظ مع القلق أن غينيا - بيساو ما زالت تواجه مجموعة كبيرة من المصاعب الاقتصادية والمالية،

وإذ تلاحظ أن حكومة غينيا - بيساو قد تمكنت، بتطبيقها سياسة تقشف اقتصادي، من تخفيض العجز في الميزانية في سنة ١٩٨٠ إلى مستوى أقل بكثير مما كان عليه في السنتين السابقتين، وأن كان البلد سيظل معتمداً على المصادر الخارجية لتمويل الانفاق الرأسمالي العام،

وإذ تلاحظ مع القلق أيضاً العجز المزمع في ميزان المدفوعات، والزيادة الكبيرة في القروض والمستوى البالغ الانخفاض في احتياطي النقد الأجنبي،

وإذ تلاحظ أن غينيا - بيساو قد واجهت مرة أخرى في سنة ١٩٨٠ عجزاً في المحاصيل نتيجة عدم انتظام سقوط الأمطار وقتلتها، وأن البلد في حاجة ماسة إلى معونة غذائية طارئة،

وإذ تلاحظ مع القلق كذلك أن استجابة المجتمع الدولي حتى الآن لا تتناسب ومتطلبات الحالة، وأنه لم يتم بعد تمويل الكثير من المشاريع التي أقرتها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين للبرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية،

(٢١١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً، باريس، ١٠ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.82.I.8)، الجزء الأول، الفرع ألف.

(٢١٢) A/35/343.

(٢١٣) A/36/263.

والتنمية على المستوى الوطني ، وإعادة توطين الأعداد الكبيرة من اللاجئين العائدين والاشخاص المشردين وادماجهم في النسيج الدائم للمجتمع ،

١ - تعرب عن تقديرها للأمين العام للخطوات التي اتخذها لتعبئة المساعدة لأوغندا ؛

٢ - تعرب عن تقديرها كذلك للدول والمنظمات التي قدمت المساعدة إلى أوغندا ؛

٣ - ترجو مرة أخرى من الأمين العام إيفاء بعثة إلى أوغندا للتشاور مع الحكومة بشأن أشد احتياجاتها الحاحاً في مجال التعمير والانعاش والتنمية ، وتقديم تقرير تلك البعثة ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٢ ، إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ؛

٤ - ترجو كذلك من الأمين العام ضمان اتخاذ ما هو مناسب من الترتيبات المالية والرتيبات المتعلقة بالميزانية لتنظيم برنامج دولي فعال لمساعدة أوغندا ، ولتعبئة المساعدة الدولية ؛

٥ - تدعو المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والبلدان المتبرعة ، إلى إتاحة الموارد اللازمة لتنفيذ خطة أوغندا الانمائية العشرية ، وفقاً لبرنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً ؛

٦ - تجدد على وجه الاستعجال نداءها لجميع الدول الأعضاء ، والوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الاقتصادية والمالية ، أن تبرع بسخاء ، عن طريق القنوات الثنائية أو المتعددة الأطراف ، لتلبية احتياجات أوغندا في مجال التعمير والانعاش والتنمية ، ولتلبية متطلباتها الطارئة ؛

٧ - تحث الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية الاقتصادية والمالية ، مرة أخرى ، على الاستجابة بسخاء للنداء الذي وجه في اجتماع المانحين المعقود في باريس ؛

٨ - تجدد نداءها للمجتمع الدولي أن يساهم في الحساب الخاص الذي أنشئ في مقر الأمم المتحدة بغرض تيسير توجيه التبرعات إلى أوغندا ؛

٩ - تدعو المؤسسات والبرامج المختصة في منظومة الأمم المتحدة - لاسيما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وبرنامج الأغذية العالمي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، والبنك الدولي - إلى أن تواصل وتزيد برامجها الحالية والمستقبلية لمساعدة أوغندا ، وأن تبلغ الأمين العام دورياً بما اتخذته من خطوات وما أتاحته من موارد لمساعدة ذلك البلد ؛

١٠ - تدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وبرنامج الأغذية

الاقتصادي والاجتماعي علماً ، في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٢ ، بحالة البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لغينيا - بيساو ؛

(ج) اتخاذ ترتيبات لاستعراض الحالة الاقتصادية لغينيا - بيساو والتقدم المحرز في تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لذلك البلد ، في موعد يتيح للجمعية العامة النظر في المسألة في دورتها السابعة والثلاثين .

الجلسة العامة ١٠٣

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١

٢١٨/٣٦ - تقديم المساعدة إلى أوغندا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٢٢/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، الذي كان مما قامت به فيه أن أعربت عن بالغ القلق إزاء ما ألم بأوغندا من خسارة فاجعة في الأرواح ، ودمار واسع النطاق في الممتلكات ، وضرر فادح في الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية ، وناشدة المجتمع الدولي على وجه الاستعجال أن يتبرع بسخاء لتلبية احتياجات أوغندا في مجال التعمير والانعاش والتنمية ، وقرارها ١٠٣/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ،

وإذ تأخذ في اعتبارها خطة أوغندا الانمائية العشرية التي قدمت إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً ، وبرنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً الذي اعتمدته المؤتمر^(٢١١) ،

وإذ تدرك أن أوغندا ليست بلداً غير ساحلي فقط ، وإنما هي أيضاً من أقل البلدان نمواً وأشدّها تأثراً ،

وإذ تشير إلى اجتماع المانحين المعني بتقديم المساعدة إلى أوغندا ، المعقود في باريس في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ برعاية البنك الدولي ،

وإذ تلاحظ مع القلق أن الجفاف الشديد قد دمر أسباب الحياة لمئات عديدة من آلاف البشر ، وأن المساعدة العاجلة ضرورية لاصلاح المرافق والخدمات الأساسية في المجتمعات المحلية بالمناطق المتأثرة ،

وإذ تلاحظ نداءات الأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لتقديم مساعدة انسانية طارئة لأوغندا ،

وقد درست تقرير الأمين العام المقدم استجابة لقرار الجمعية العامة ١٠٣/٣٥^(٢١٢) ،

وإذ تؤكد من جديد الحاجة الماسة إلى اجراء دولي لمساعدة حكومة أوغندا فيما تبذله من جهود من أجل التعمير والانعاش